سيناقش هذا البحث أثر توتر الحرب على معدل النمو الاقتصادي المرتفع في اسرائيل. ولن تعالج هنا الاوجه المعنوية والاخلاقية والانعاشية للحرب. وسيحاول البحث تحديد نوع المردودات الاقتصادية التي تتلقاها اسرائيل من موازنتها الدفاعية العالية بشكل غير اعتيادي.

هنالك محددات عدم توفر سلسلات كاملة من المعلومات الموثوقة. وعلى الخصوص، فان أرقام موازنة الدفاع تحاط بالسرية القصوى، والمعلومات الجزئية المتوفرة غامضة وغالبا ما تكون مثيرة للاضطراب. في تقرير سنوي سابق، استعمل بنك اسرائيل « مصروفات الدفاع » كفئة، بينما في سنوات لاحقة كان التصنيف تبعا لموازنات « الامن والخاصة » او « الامن وغير الاعتيادية ». وقد لاحظ الكاتب السويسري ان « هنالك مطبوعات رسمية كثيرة نسبيا (في اسرائيل) : ولا يستطيع الشخص الا أن يلاحظ انها تتجنب التحليل العميق للمشكلات الاقتصادية. تعتمد اسرائيل كثيرا، من الناحية الاقتصادية على العالم الخارجي — خاصة فيما يتعلق باستيراد رؤوس الاموال — وتهدف تلك المطبوعات بوضوح، بواسطة هذه الدعاية، الى خلق مناخ ملائم من أجل الحفاظ على المساعدة الضرورية وتكثيفها. وآجلا أم عاجلا تستطيع الحقائق العنيدة النفاذ الى خارج اسرائيل ويتضح الطابع الدعائي لتلك المطبوعات ولمحاضرات اولئك الرسميين »(٤).

ومثال آخر هو المعلومات التي يقدمها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات والمتعلقة بالتعريفات القاصرة لسلسلات مهمة مثل سلسلات الهجرة. بينما لا يعد الا الاسرائيليون الذين قدموا طلبات للهجرة في وقت مغادرتهم اسرائيل كمهاجرين، فان كل الآخرين الذين تركوا البلد واستقروا رسميا في بلدان أخرى ليسوا متضمنين في تلك الارقام.

وفي بحثي عن افضل مجموعة ممكنة من المعلومات من حيث التناسق والكمال والصحة، بما فيها المصادر الرسمية وغير الرسمية والتقارير الصحفية، فانني آمل ان أكون قادرا على اعطاء صورة منسجمة فيما يلي :

بافتراض مجموعة معينة من المصادر المستخدمة كليا في أية لحظة، يكون واضحا انه من غير الملائم تخصيص اعتمادات اكثر لقطاع المجهود الحربي (المسمى تبعا لذلك بالقطاع الحربي) لامة ما دون تخصيص اعتمادات أقل للقطاعات الاخرى. وانه لمن خلال برنامج للحصول على دالة هدف البلد، كما يقننها ويطبقها واضعو سياسته، يتم الاختيار بين القطاع الحربي من جهة وكل القطاعات الاخرى من جهة اخرى. والسؤال المركزي هو : هل يعطي تخصيص مصادر أكثر باتجاه القطاع الحربي مردودا، من الناحية الاقتصادية؟ والجواب بوضوح هو : عندما تفوق تأثيرات هذا القطاع الايجابية تأثيراته العكسية. وعلى أي حال، فانه لمن المعقول ان تخصيص مصادر لقطاع آخر يمكن أن يعطي مردودا مشابها، من الناحية الاقتصادية. ان مقارنة بين مردودات اقتصادية مختلفة قد يوجه المجتمع للتركيز على القطاع الذي يعطي المردود الاقصى، وبذلك يصبح تحقيق أقصى ما يمكن من المردودات الاقتصادية هدفا رئيسيا.

وبالنسبة لاسرائيل، فان التأثيرات الايجابية للقطاع الحربي يمكن تحقيقها اذا كانت تقود الى ما يلي : ١. التوسع الاقليمي الذي يوفر مصادر بشرية وطبيعية ... الخ، جديدة. ٢. تدفق رأس المال الاجنبي. ٣. تدفق مصادر بشرية منتجة، أي تزايد الهجرة. ٤. انخفاض البطالة. ٥. زيادة الصادرات. ٦. توسيع البنية التحتية ثنائية الاستعمال مثل الطرق والمطارات وشبكات المواصلات ... الخ.

ولدى العودة الى التأثيرات العكسية للقطاع الحربي، يلاحظ المرء دورها المهيمن في اقتصاد اسرائيل أوقات السلام النسبي. يميل تدفق رأس المال والعمال المهرة الى